A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الخامسة والثلاثون

5–9 سبتمبر/أيلول 2022

حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: الإجراءات المؤثرة من أجل ضمان استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

الموجز

تقدم هذه الوثيقة موجزًا عن إصدار عام 2022 من المطبوع الرئيسي "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" الذي يصدر كلّ سنتين. وتستعرض الوثيقة دور تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ضمن الإطار العالمي على النحو المحدد باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وفي دعم عمل صانعي القرارات بوجه عام وعمل منظمة الأغذية والزراعة بوجه خاص. وتلفت الوثيقة الانتباه أيضًا إلى بعض الرسائل المحددة في تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية لعام 2022 بشأن الحالة الراهنة والاتجاهات الأخيرة والتوقعات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- التأكيد على أهمية دور منظمة الأغذية والزراعة في الإبلاغ عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم؛ وإسداء المشورة بشأن أفضل الطرق التي يمكن بها للجنة مصايد الأسماك المساهمة في هذا المجال والاستفادة منه؛
- وتسليط الضوء على أهمية مطبوع "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" والإفادة عن دوره في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وسبل تحسين هذا المطبوع.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Marc Taconet

كبير الموظفين المسؤولين عن مصايد الأسماك

قائد فريق إدارة المعلومات والمعارف

البريد الإلكتروني: Marc.Taconet@fao.org

أوّلًا– المقدمة

1- عادةً ما يتمّ إعداد مطبوع "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" (التقرير) ونشره قبيل انعقاد دورة لجنة مصايد الأسماك. واعترافًا بأهمية موضوع حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم بالنسبة إلى عمل لجنة مصايد الأسماك، تقرّر في عام 2012 أن تُدرج لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثلاثين بندًا مخصصًا في جدول أعمالها. ويهدف مطبوع "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" إلى توفير نظرة شاملة وموضوعية وعالمية عن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولا سيما المسائل الناشئة ذات الصلة. ويشكّل تقرير "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2022" الإصدار الخامس عشر ضمن سلسلة تصدر مرّة كلّ سنتين بدأت في عام 1994. وقد صدر التقرير في 29 يونيو/حزيران 2022 خلال حدث رفيع المستوى، افتتحه المدير العام للمنظمة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمحيط في لشبونة، وكانت تلك المرة الأولى على الإطلاق التي يجري فيها رفع الستار عن إصدار للتقرير في حدث عام.

2- وفي ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام 2015، يعرض إصدار عام 2022 من التقرير كيف يجري عن طريق التحوّل الأزرق، وهو مجال أولوية برامجي ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة للفترة 2022-2031 ومحطّ تركيز التقرير لعام 2022، دمج ودعم جدول الأعمال الدولي الذي يحظى كذلك بدعم عقد الأمم المتحدة للعمل لتحقيق الأهداف العالمية، بهدف تسريع وتيرة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مجالي الأغذية والزراعة.

3- ويتمثل الغرض من هذه الوثيقة في ما يلي: (1) النظر في دور مطبوع "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" في دعم عمل صانعي القرارات بشكل عام وعمل منظمة الأغذية والزراعة بشكل خاص ضمن الإطار العالمي الذي حددته خطة عام 2030؛ (2) وعرض المعلومات الرئيسية الواردة في تقرير "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2022" في ما يخصّ الحالة الراهنة والاتجاهات الأخيرة والتوقعات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

ثانيًا– دور مطبوع "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" وتأثيره

4- منذ انعقاد الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك، بدأت الدراسات المتخصصة[1] والدراسات الاستقصائية[2] والتقييمات[3] التي تجريها المنظمة وتؤكدها اللجنة، بالإفادة عن أهمية مطبوعات "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" وجودتها وتأثيرها وفعاليتها على مستوى التفاعل بين العلوم والسياسات، وتمّ وصفها أيضًا في مطبوع صدر مؤخرًا[4]. وتدلّ المؤشرات على اهتمام واضح ومتزايد بهذا المطبوع تم قياسه استنادًا إلى معدلات زيارته على شبكة الإنترنت، فضلاً عن تحليل النشاط الإعلامي والاقتباس منه.

[1] تحليل معمّق عن تأثير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ضمن شراكة مع جامعة هاليفكس نوفا سكوتيا، في إطار مشروع تابع لمبادرة "المعلومات البيئية: الاستخدام والنفوذ".

[2] دراسة استقصائية للمستخدمين عن تقرير حالة الموارد السميكة وتربية الأحياء المائية لعام 2018 أجريت عن طريق استبيان عبر الإنترنت خلال الأسابيع التي تلت إطلاق المطبوع أثناء دورة لجنة مصايد الأسماك.

[3] تقييم متخصص أجراه مكتب التقييم في المنظمة في الفترة 2014–2015 ضمن سياق تقييم شامل أوسع نطاقًا للمنتجات الإعلامية الرئيسية للمنظمة، وقد قيّم مدى تحقيق التقرير عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية للنتائج المتوخاة.

[4] Ababouch, L., Taconet, M., Plummer, J., Garibaldi L. & Vannuccini, S. 2016. Bridging the science–policy divide to promote fisheries knowledge for all: the case of the Food and Agriculture Organization of the United Nations. In B.H. MacDonald, S.S.

5- وأكّدت هذه كلّها أنّ الاستعراض العالمي (الجزء الأول) ما زال يستقطب القدر الأكبر من الاهتمام، لا سيما في ما يتعلق بالاتجاهات العالمية المنبثقة عن بيانات منظمة الأغذية والزراعة وإحصاءاتها، وبحالة الموارد السمكية، وبالأسئلة المتعلقة بالتجارة. وتبيّن أيضًا اهتمام قويّ بمواضيع محددة يجري تحليلها في الجزء الثاني مثل موضوع مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وثمّة إجماع عام على أنّ التقرير سليم من الناحية الفنية ودقيق وموثوق به ومفيد للغاية في تكملة الموارد الأخرى.

6- وجري الاقتباس بصورة منتظمة من التقرير في حلقات العمل والاجتماعات والمقالات العلمية، وكذلك من جانب المنظمات الدولية الشريكة. ووفقًا لقاعدة البيانات Web of Science Core Collection فقد استشهدت مطبوعات علمية (غير المقالات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة) 911 1 مرة خلال الأشهر الـ22 الأولى التي تلت صدور التقرير، وقد تم الاستشهاد بتقرير عام 2020 ثلاث مرات أكثر من تقرير عام 2016 (660 مرة)، ومرتين أكثر من إصدار عام 2018 (045 1 مرة).

7- وتتصاعد حركة الزيارات على شبكة الإنترنت بشكل متواصل مع كل إصدار جديد. ووفقًا لإحصاءات عدد زيارات فرادى صفحات مطبوع التقرير، التي تتيحها تحاليل غوغل لفترة 22 شهرًا تلت الإصدار الأخير، سجل تقرير عام 2020 ما مجموعه 203 155 زيارة (جميع اللغات)، وهي زيادة كبيرة مقارنةً[5] بعدد الزيارات التي سجلها تقرير عام 2018 (329 38 زيارة) وتقرير عام 2016 (957 5 زيارة). وجاءت هذه الزيادة نتيجة تنوّع منتجات التقرير. فقد اقترن تقرير عام 2016 بنسخة موجزة استهدفت راسمي السياسات، فيما ترافق تقرير عام 2018 بقصة تفاعلية صممت للجمهور العام ووسائط الإعلام؛ أما تقرير عام 2020 فقد صدر أيضًا على شكل تقرير كامل تفاعلي، بحيث استُبدلت النسخة المطبوعة بالنسخة الرقمية التي يمكن تصفّحها. وتؤكد هذه الأعداد كما في الإصدارات السابقة، المكانة المحورية التي يحتلّها التقرير ضمن المطبوعات الرئيسية للمنظمة.

8- وبشكل عام، تنامت التغطية الإعلامية وزاد الاهتمام بالتقرير مع نشر الإصدارات الأخيرة. فقد أرسل تقرير عام 2020 مع حظر نشره إلى نخبة من الصحفيين، وتم إطلاقه للمرة الأولى خلال حدث افتراضي جمع أكثر من 500 1 مشارك عبر الإنترنت. وترافق حدث الإطلاق ببيان إعلامي، ومقابلات إذاعية عبر إذاعة الأمم المتحدة، وتمّ توزيعه على شبكات الراديو حول العالم وعرضه على نطاق واسع على المؤسسات الإخبارية. ووردت طلبات متعددة لإجراء مقابلات من وسائل إعلامية رئيسية بما فيها جريدة ذي غارديان وقناة بي بي سي وصحيفة إلباييس ووكالة رويترز من بين مجموعة من الوكالات. وكانت وسائل التواصل الاجتماعي مفيدة للغاية في الترويج الفعّال لهذا الإصدار، واستُحدثت أيضًا معلومات مصورة لتعزيز أثر رسائل المطبوع حتّى تشمل جماهير أوسع. وتمكّن معرّفات الكيانات الرقمية التي أدخلت حديثًا على مطبوعات المنظمة والإحصاءات المرجعية (Altmetrics)[6] ذات الصلة من رصد فعالية الترويج للتقرير في المؤسسات الإخبارية والمدونات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. وكان الإصدار الاستثنائي لتقرير عام 2022 خلال مؤتمر الأمم

Soomai, E.M. De Santo & P.G. Wells, eds. *Science, information and policy interface for effective coastal and ocean management*, pp. 389–417. Boca Raton, Florida, USA, CRC Press.

[5] مع الإشعارات التالية: (1) تقلل تحاليل موقع غوغل من تقديرات إحصاءات استخدام تقريري العامين 2016 و2018 بسبب الخلل الذي طال البطاقات المتاحة على شبكة الإنترنت خلال الفترات المشمولة بالتحليل؛ (2) وقد تم الإبلاغ عن إحصاءات كبيرة في استخدام القصة التفاعلية الخاصة بالتقرير لعام 2018 (815 103 زيارة فريدة).

[6] تحسب الإحصاءات المرجعية (Altmetrics) عدد المرات التي يستخدم فيها معرّف الكيان الرقمي لمطبوع ما في منتج رقمي.

المتحدة للمحيط، الذي سبقه مؤتمر صحفي دولي، ناجحًا للغاية واجتذب تغطية إعلامية واسعة جدًا متعددة اللغات وحظي باهتمام الصحافة واعتراف الجمهور بالدور الفريد للمطبوع كمرجع عالمي ومصدر للمعلومات الجيدة.

9- وتم توسيع الهيكل الثلاثي المستويات لمطبوع عام 2020 ليشمل أربعة أجزاء أساسية، بهدف تناول مسألة التحوّل الأزرق بدقة. ويحتفظ الجزء الأول المعنون "الاستعراض العالمي" بشكل طبعات السنوات السابقة وبالعمليات المتبعة فيها، والتي تعرض الاتجاهات القطاعية العالمية بناءً على قواعد بيانات إحصائية إقليمية. وتم تكريس الجزأين الثاني والثالث للتحول الأزرق، فيدرسان التحديات التي تواجهها الركائز الأساسية الثلاث للتحوّل الأزرق (توسع وتكثيف تربية الأحياء المائية، وتحسين إدارة مصايد الأسماك، والنهوض بسلاسل القيمة)، ويستكشفان سبل اتخاذ إجراءات ملموسة خلال العقد المقبل لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعّال. ويغطي الجزء الرابع القضايا الراهنة والمستجدّة العالية التأثير ويعدّ إسقاطات بشأن الاتجاهات المستقبلية. ويتضمن هذا الإصدار للمرة الأولى على الإطلاق رسائل رئيسية وموجزًا ومسردًا.

10- ويُعدّ مطبوع "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2022" ثمرة عملية بدأت في أبريل/نيسان 2021 ودامت 15 شهرًا. وجرى تشكيل هيئة تحرير يشرف عليها فريق تنفيذي أساسي برئاسة مدير إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة، وتتألف من موظفين من إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومن مكتب الاتصالات في المنظمة. وعقدت هيئة التحرير اجتماعات منتظمة لوضع مخطط لهيكل تقرير عام 2022 ومحتواه، واستعراض التقدم المحرز في إعداده ومعالجة المشكلات. وخضع تقرير "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2022" لاستعرض النظراء من قِبل ثلاثة خبراء مستقلين.

ثالثًا– أبرز الاتجاهات العالمية في تقرير "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2022"

11- بلغ **إجمالي الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية**[7] مستوى قياسيًا بحجم 214 مليون طنّ في عام 2020، حيث بلغ الإنتاج من تربية الحيوانات المائية 178 مليون طنّ والطحالب المائية 36 مليون طنّ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نموّ تربية الأحياء المائية، ولا سيما في آسيا. وفي عام 2020، بلغ نصيب الفرد الواحد من الإنتاج العالمي للحيوانات المائية 20.2 كيلوغرامًا.

12- وفي عام 2020، بلغ **إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية** (باستثناء الطحالب) في العالم 90.3 ملايين طنّ، وذلك بقيمة تقديرية بلغت 141 مليار دولار أمريكي، وشمل ذلك 78.8 ملايين طنّ من المياه البحرية و11.5 ملايين طنّ من المياه الداخلية – ما يمثّل انخفاضًا بنسبة 4.4 في المائة مقارنةً بمتوسط السنوات الثلاث الماضية، بسبب تراجع مصيد أنواع الأسماك السطحية، لا سيما الأنشوفة، وانخفاض المصيد في الصين وتأثيرات جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وتمثّل الأسماك الزعنفية حوالي 85 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية البحرية، وتُعدّ الأنشوفة مجددًا أفضل الأنواع التي يتم صيدها. وفي عام 2020، ظل المصيد من المجموعات الأربع الأعلى قيمة (أي التونة ورأسيات الأرجل والأربيان وجراد البحر) عند أعلى مستوياته أو تراجع بشكل طفيف عن ذروة المصيد المسجلة سابقًا.

[7] تشمل جميع الحيوانات المائية (الأسماك والقشريات والرخويات وغير ذلك من الحيوانات المائية) والطحالب (الطحالب الكبيرة والطحالب المجهرية والطحالب الضارة المتكاثرة البحرية الزرقاء-الخضراء (سيانوبكتيريا))؛ وتُستبعد الثدييات البحرية والزواحف من الأرقام المبلغ عنها والتحليل الإحصائي.

13- رغم الانخفاض بنسبة 5.1 في المائة مقارنةً بعام 2019، ظل **المصيد العالمي في المياه الداخلية**، المقدّر بحجم 11.5 ملايين طنّ، عند مستوى تاريخي مرتفع واستفاد من تحسّن الإبلاغ من قبل البلدان المنتجة. وأنتجت آسيا حوالي ثلثي إجمالي مصايد الأسماك الداخلية، تلتها أفريقيا – ويعتبر المصيد الداخلي هامًا للأمن الغذائي في كلا الإقليمين.

14- وفي عام 2020، بلغ **الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية** 122.6 ملايين طنّ، بقيمة بلغت 281.5 مليارات دولار أمريكي. وشمل ذلك 87.5 ملايين طنّ من الحيوانات المائية و35.1 مليون طنّ من الطحالب. وشهدت جميع الأقاليم، باستثناء أفريقيا، نموًا في قطاع تربية الأحياء المائية في عام 2020، وذلك بفعل التوسع في شيلي والصين والنرويج، نتيجة التراجع المسجّل في بلَدين منتجين رئيسيين، أي جمهورية مصر العربية ونيجيريا.

15- ووصلت **مساهمة تربية الأحياء المائية** في الإنتاج العالمي للحيوانات المائية إلى مستوى قياسي بلغ 49.2 في المائة في عام 2020. وما زالت تربية الأحياء المائية التي تتم تغذيتها بالأعلاف تتفوق على الأنواع الحيوانية التي لا تتم تغذيتها بالأعلاف. ورغم التنوع الكبير في الأنواع المائية المستزرعة، إلا أن عددًا صغيرًا فقط من الأنواع "الأساسية" يهيمن على إنتاج تربية الأحياء المائية، وخاصة الشبوط العشبي على صعيد تربية الأحياء المائية الداخلية في العالم وسلمون الأطلسي على صعيد تربية الأحياء المائية البحرية. وتم استزراع حوالي 54.4 ملايين طنّ في المياه الداخلية، فيما تم إنتاج 68.1 مليون طنّ من تربية الأحياء المائية البحرية والساحلية. وزاد الاستهلاك العالمي للأغذية المائية (باستثناء الطحالب) بمعدل سنوي بلغ 3.0 في المائة في المتوسط من عام 1961 إلى عام 2019، وهو معدل يقارب ضعف معدل النمو السكاني السنوي في العالم (1.6 في المائة) خلال الفترة نفسها، حيث وصل الاستهلاك السنوي للفرد الواحد إلى مستوى قياسي قدره 20.5 كلغ في عام 2019. وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع الاستهلاك في عام 2020 بسبب انكماش الطلب الناجم عن جائحة كوفيد-19، وأعقب ذلك زيادة طفيفة في عام 2021. وعلى مستوى العالم، وفّرت الأغذية المائية في عام 2019 حوالي 17 في المائة من البروتينات الحيوانية و7 في المائة من جميع البروتينات.

16- كان في عام 2020 **ما يقدّر بحوالي 58.5 ملايين شخص يعملون** في قطاع الإنتاج الأولي بدوام كامل أو جزئي. وكان حوالي 35 في المائة منهم يعملون في قطاع تربية الأحياء المائية، وحافظ هذا الرقم على ثباته في السنوات الأخيرة، في حين تقلص عدد الصيادين في العالم. وفي عام 2020، تركّز 84 في المائة من مجموع الصيادين ومستزرعي الأسماك في آسيا. وبالإجمال، شكّلت النساء 21 في المائة من العاملين في القطاع الأولي (28 في المائة في تربية الأحياء المائية و18 في المائة في مصايد الأسماك).

17- وقُدّر إجمالي عدد **سفن الصيد** في عام 2020 بنحو 4.1 مليون سفينة، ويمثّل ذلك انخفاضًا قدره 10 في المائة منذ عام 2015، الأمر الذي يعكس الجهود التي تبذلها عدة بلدان، ولا سيما الصين والبلدان الأوروبية، من أجل خفض حجم الأسطول العالمي. ولا تزال آسيا تملك أكبر أسطول صيد يمثّل حوالي ثلثي الإجمالي العالمي.

18- ويؤكد **رصد المنظمة الطويل الأجل لأرصدة مصايد الأسماك البحرية المقدّرة** استمرار تدهور موارد هذه المصايد. فقد تراجعت حصة أرصدة مصايد الأسماك التي يتم صيدها ضمن مستويات مستدامة بيولوجيًا من 90 في المائة في عام 1974 إلى 64.6 في المائة في عام 2019، حيث بلغت نسبة الأرصدة السمكية التي يتمّ صيدها بأعلى قدر من الاستدامة 57.3 في المائة والأرصدة غير المستغلة بالكامل 7.2 في المائة. ولكن، شكّلت الأرصدة المستدامة بيولوجيًا في عام 2019، رغم تدهور الاتجاهات من حيث العدد، نسبة 82.5 في المائة من عمليات إنزال المنتجات المائية، أي بزيادة نسبتها 3.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2017. ويثبت ذلك أن إدارة الأرصدة الأكبر حجمًا تتم بفعالية أكبر.

19- وفي عام 2016، بدأت المنظمة في رسم **خريطة للتهديدات العالمية لمصايد الأسماك الداخلية** من أجل توفير مقياس خط أساس لتتبع التغيرات الحاصلة في الأحواض الرئيسية وتحسين مصايد الأسماك الداخلية. وتشير النتائج الأولية إلى أنّ نسبة 55 في المائة من مصايد الأسماك الداخلية في جميع الأحواض الرئيسية تتعرض إلى ضغط معتدل وأنّ نسبة 17 في المائة تتعرض إلى ضغط مرتفع.

20- وشهد **استخدام إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتجهيزه** تغيرات كبيرة في العقود الماضية. ففي عام 2020، تم استخدام 89 في المائة (157 مليون طنّ) من الإنتاج العالمي (باستثناء الطحالب) للاستهلاك البشري المباشر مقارنةً بنسبة 67 في المائة التي تم تسجيلها في ستينات القرن الماضي. وجرى استخدام النسبة المتبقية (ما يتجاوز 20 مليون طنّ) لأغراض غير غذائية – الغالبية العظمى لمسحوق وزيت السمك. ويتم استخدام حصة متزايدة من المنتجات المشتقة للأغراض الغذائية وغير الغذائية.

21- وشهدت **التجارة الدولية بالمنتجات المائية** نموًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة حيث اتسعت عبر القارات والأقاليم. ففي عام 2020، بلغت قيمة الصادرات العالمية من المنتجات المائية، باستثناء الطحالب، 151 مليار دولار أمريكي – أي بانخفاض قدره 7 في المائة بالمقارنة مع أعلى مستوى قياسي تم تسجيله في عام 2018 والبالغ 165 مليار دولار أمريكي. وزادت قيمة تجارة المنتجات المائية من عام 1976 إلى عام 2020 بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 6.9 في المائة بالقيمة الاسمية و3.9 في المائة بالقيمة الحقيقية (بعد التعديل استنادًا إلى التضخم).

نحو التحوّل الأزرق

22- لا بدّ أن يؤدي عقد العمل الحالي لتحقيق الأهداف العالمية إلى تسريع الإجراءات من أجل معالجة مسألة الأمن الغذائي بموازاة الحفاظ على مواردنا الطبيعية. ويمكن للأغذية المائية أن توفّر نسبة أكبر من متطلبات الإنسان من الأغذية المغذية. ويعتبر **التحوّل الأزرق** بمثابة رؤية للتحوّل المستدام للنظم الغذائية القائمة على الموارد المائية كحلّ معترف به للأمن الغذائي والتغذوي والرفاه البيئي والاجتماعي عن طريق الحفاظ على صحة النظام الإيكولوجي المائي، والحد من التلوث، وحماية التنوع البيولوجي وتعزيز المساواة الاجتماعية. ويركّز التحول الأزرق على الركائز الثلاث التالية:

(أ) **تكثيف إنتاج تربية الأحياء المائية المستدامة وتوسيع نطاقه**، ومن المتوقع أن يشهد إنتاج الأغذية المائية زيادة إضافية بنسبة 13 في المائة بحلول عام 2030. ويجب أن يحافظ هذا النمو على سلامة النظام الإيكولوجي المائي، ويتفادى التلوث، ويحمي التنوع البيولوجي والمساواة الاجتماعية.

(ب) **والإدارة الفعالة لجميع مصايد الأسماك**، وهي ضرورية لإعادة بناء أرصدة مصايد الأسماك المستغلة بإفراط، وإصلاح النظم الإيكولوجية لإعادتها إلى حالة سليمة ومنتجة، وقد يؤدي إلى زيادة إنتاج مصايد الأسماك البحرية بمقدار 16.5 ملايين طنّ، والمساهمة بالتالي في الأمن الغذائي، والتغذية، والاقتصادات ورفاه المجتمعات الساحلية.

(ج) **والابتكار في سلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية**، وهو عامل رئيسي يمكّن توسيع نطاق تربية الأحياء المائية والإدارة الفعالة لمصايد الأسماك. ويحتاج هذا الابتكار إلى شراكات عامة وخاصة لدعم التكنولوجيات الجديدة، وزيادة وعي المستهلكين بمنافع الأغذية المائية وتوافرها، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتحسين النفاذ إلى الأسواق المربحة.

23- وتقوم **السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية لعام 2022**، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تعزيز الوعي والفهم لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية الصغيرة النطاق؛ وتعزيز العمل لدعم مساهمتها في التنمية المستدامة؛ وتشجيع الحوار والتعاون بين الجهات الفاعلة والشركاء وفي ما بينهم، وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التحوّل الأزرق لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

24- في ظل جائحة كوفيد-19 التي عكست الاتجاهات المواتية سابقًا وتبقي أقل من ثماني سنوات حتى عام 2030، ما زال العالم خارج المسار الصحيح نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية. ويهدف **عقد العمل لتحقيق الأهداف العالمية** إلى تعزيز استراتيجيات البلدان، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل الترويج لعالم عادل ومزدهر ومستدام. وتساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 14 (الحياة تحت الماء) المكرّس للمحيطات ومواردها البحرية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، بصفتها الوكالة الراعية لأربعة مؤشرات خاصة بأهداف التنمية المستدامة وذات صلة بالاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية، بالاستفادة من آليات الرصد والإبلاغ العالمية القائمة وتكييفها لدمج البيانات الوطنّية. ولا يزال الإبلاغ عن المساهمة الحقيقية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في خطة عام 2030 يواجه عقبات بسبب الافتقار إلى الوضوح في تحديد مساهمة تربية الأحياء المائية أو الإبلاغ عنها، فضلًا عن غياب مساهمة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في الأغذية والتغذية عن النصوص الحالية لأهداف التنمية المستدامة.

25- ويعترف **عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة** بأن التفاعل القوي بين العلوم والسياسات بالغ الأهمية لتصميم حلول مستدامة وترسيخ القرارات والاتفاقات والإجراءات المستندة إلى أفضل الأدلة المتاحة. ولمواجهة التحديات المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يسعى عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة إلى توليد المعارف ودعم الابتكار ومعالجة أوجه انعدام المساواة في القدرات بمجال علوم المحيطات وتطوير حلول ترمي إلى تحسين دور المحيطات في الأمن الغذائي في ظل الظروف البيئية والاجتماعية والمناخية المتغيرة.

26- ويدعو **عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية** إلى الإنعاش العالمي للنظم الإيكولوجية وخدماتها من خلال استعادة الموائل وصحة الأنواع وضمان النظم الاجتماعية والبيئية المنتجة والقادرة على الصمود في وجه حالات الإجهاد المستمرة والمتوقعة. ويتطلب إصلاح النظم الإيكولوجية الداخلية والساحلية والبحرية حوكمة ملائمة ودعمًا لإدماج إجراءات الصون والإنتاج المستدام من قبل جهات فاعلة وقطاعات وسلطات قضائية متعددة. وتستدعي استعادة إنتاجية مصايد الأسماك إعادة تأهيل غابات المانغروف والأعشاب البحرية والشعاب المرجانية، ومستجمعات المياه والأراضي الرطبة، والإدارة الفعالة لإعادة بناء أرصدة مصايد الأسماك والحد من الآثار السلبية لصيد الأسماك على النظم الإيكولوجية. وتهدف الإجراءات في مجال تربية الأحياء المائية إلى استعادة هيكل النظام الإيكولوجي ووظيفته لدعم توفير الأغذية بموازاة تقليل التلوث والأنواع الغريبة الغازية والنفايات وظهور الأمراض.

القضايا الناشئة والتوقعات

27- منذ مارس/آذار 2020، اجتاحت **جائحة كوفيد-19** القارات والبلدان مخلّفةً أضرارًا صحية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة، وشمل ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وفي جميع أنحاء العالم، تسببت جائحة كوفيد-19 بحالات من الإقفال العام وإغلاق للأسواق والموانئ والحدود نتجت عنها اختلالات في إنتاج الأغذية المائية وتوزيعها وفقدان فرص العمل وسبل العيش. وشهد الصيد اختلالات وواجهت تربية الأحياء المائية صعوبات في الحفاظ على دورات الإنتاج المخطط لها. وكانت سلاسل الإمدادات التي تهيمن عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم معرضة على وجه الخصوص لقيود جائحة كوفيد-19. وتأثر السكان الضعفاء والمهمشون بشكل غير متناسب، حيث عانت النساء بشكل أكبر من تراجع فرص العمل وفقدان سبل العيش الأسرية. وكشفت الجائحة عن الترابط القائم بين الأسواق وسلاسل الإمدادات والحاجة إلى نظم حماية اجتماعية وطنّية شاملة ومستجيبة للصدمات. ومن الناحية الإيجابية، سرّعت الأزمة الرقمنة، وشجعت الرصد الإلكتروني والإنفاذ، واستخدام الطاقة الخضراء والتكنولوجيات النظيفة، وتطوير الإنتاج المحلي والأسواق.

28- وتسبب تزايد الاحترار بتغيرات لا رجوع عنها تستدعي إجراءات عاجلة قائمة على المحيطات من أجل تعزيز وتسريع **تدابير التخفيف من حدة المناخ والتكيّف معه**. ويستدعي ذلك النظر بصورة صريحة في عوامل الإجهاد المناخية في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عن طريق ربط خطط التكيف بإجراءات الإدارة أو التنمية. وستستفيد هذه الخطط من اعتماد نُهج الإدارة المكانية التي تسترشد بالاعتبارات المناخية، وإدماج اعتبارات المساواة وحقوق الإنسان والاستثمار في الابتكارات.

29- ويُعدّ **التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين** في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أساسيًا لتحقيق الاستدامة والشمولية. شكّلت النساء 21 في المائة من العاملين في القطاع الأولي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وقد بلغ عددهم 58.5 ملايين شخص في عام 2020، فازدادت نسبتهنّ لتبلغ حوالي 50 في المائة في سلاسل قيمة الأحياء المائية (بما يشمل أنشطة ما قبل الصيد وما بعده). ومع أن النساء يشغلن أدوارًا بالغة الأهمية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فهنّ يشكلن نسبة مئوية كبيرة بشكل غير متناسب من القوة العاملة في القطاع غير النظامي والشريحة التي تتقاضى الأجر الأدنى وتعاني من أدنى مستويات الاستقرار وتتمتع بأدنى المهارات، كما أنها تواجه في الكثير من الأحيان قيودًا قائمة على النوع الاجتماعي تمنعهن من استكشاف أدوارهن في هذا القطاع والاستفادة منها بصورة كاملة. وسيكون دعم قدرتهنّ على الصمود عنصرًا رئيسيًا للاستدامة والتنمية المتكافئة.

30- وتشير **إسقاطات المنظمة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حتى عام 2030** إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك والتجارة، وإن كان ذلك بمعدلات نمو أبطأ. ومن المتوقع أن يصل إجمالي إنتاج الحيوانات المائية إلى 202 مليون طنّ في عام 2030، بفضل النموّ المستدام لتربية الأحياء المائية التي من المتوقع أن تصل إلى 100 مليون طنّ للمرة الأولى على الإطلاق في عام 2027 وإلى 106 ملايين طنّ في عام 2030. وتشير التوقعات أيضًا إلى أن إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية سيتعافى في جميع أنحاء العالم، حيث سيزيد بنسبة 6 في المائة مقارنةً بعام 2020 ليبلغ 96 مليون طنّ في عام 2030 نتيجة تحسّن إدارة الموارد والموارد السمكية غير المستغلّة بالكامل وتراجع المصيد المرتجع والفاقد والمهدر.